

بحق بقصورات اربعة عشر من يدو عليه انخلاق الواقع اذ الحكم قد تم
 نفع فعله لما على ان الانفاظ يعبر به عن الحكم يدك على وجه الدلالة
 لستحال تلك الفعالة الاعمال لا غلب الانفعال التي قبل الانفعال وانما مصدره
 ومنه لولات للصادرة عن ارباب العربية مسأه بافعال سواء تلك
 المدلولات افعال وانفعالات مع انهم يتولون باسم الغائب كالمثل مثلاً
 اسم الفاعل والمراد بغيره بالانبات والتنفيد اي مطابقة لما في الاعمري
 ليس المراد بقوله ان تلك التسمية واقعة انما موجهة في الخارج كما هو المتبادر
 لانه انفس من الامور الاعتبارية وليست من الموجودات الخارجية كما صنف
 في موضوعها بل المراد ان مطابقة لما في الاعمري في نفسها والمراد بالامر منها
 التسمية وتحقق ان بين الانسان والكاتب مثلاً التسمية التي لا يجانبها
 او السلبية مع قطع النظر عن ملاحظتنا اذ ركنا بافاذا اذ ركنا ما باه لا يوجب
 وقدرنا في اي نفسنا مع قطع النظر عن ملاحظتنا الجارية وسلبية فقد ادركنا
 السلبية فكيف في ازال الشكر وترجع احد الطرفين لم يحصل لنا الا ان التسمية ايضا
 مما وجه اذ ركنا با مطابقة لها على وجه علمها مع قطع النظر عن ملاحظتنا
 وادراكنا معنى مطابقتها اليها بشوئيتان او سلبيتان وهذا
 وما ناذ السلبيتان وان كانا متحدتين بالذات عند المطابقة الا انها
 مستعدتان بالاعتبار وهذا القدر كاف للبطاقة فهي فكل من ينقل

لعله يعني ان من لولات
 المصادر التي هي غير متضاد
 الانفاظ التي يعبر بها عن الحكم
 وغير الادراك وما في معناه
 عن ارباب العربية مسأه بافعال
 فتوهمة المشايخ ان من لولات
 المصاوي كلها مسأه بافعال وليس
 الامر كذلك بل مدلول بعضها فعل
 وبعضها انفعال وبعضها تصور
 وبعضها تصديقاً فعملها لا يبرر
 عليه التقصير بان يلم من هذا ان يكون
 الادراك وغيره من مرادفات ان يكون
 فعملها لانها مصاوير من لولات
 المتصادمة والامال التي لم تكن لل
 فشرى محمد

الكيف

الكيف اعلم ان الحكماء اظهروا للاخبار العالية للمؤيدت الملكية في عجزا قسم
 وقالوا انما الخلالات العشرة فكلها مأخوذة منها الفعل ومنها الانفعال وقد سبق
 تفسيرها ومنها الكيف وقد فرغوا المتأخرين بان عرض لا يتوقف تصورهما
 تصور غيره ولا يتوقف التسمية واللاقيسة في محله اقتضاه اوليا والعرض
 فحاشية في وجه المحل بتوهم واعتراضا وينبأ عن الجوهر وهو موجود لا يحتاج
 له وجوده المحل فيقوم ويقولهم لا يتوقف تصورهما بتوقف غيره احتراضا
 عن الاعراض التي لا يضاف اليها كالا بغير متلا والفعل والانفعال وغيرهما
 ويقولوا لا يقتضي التسمية احتراضا عن الكمية كالا اعداد ويقولهم اللاقيسة
 من النظر الواحدة وقولهم اوليا ليدل في العلم بالمعلومات المتقدمة للتسمية
 كالا لاقية فان العلم بها يقتضي التسمية او اللاقيسة لكن لا اوليا بل كالمطابق
 اقتضاء المعلوم وذهب المحققون من الحكماء الى ان التسمية في الذهن ما هي
 الاشياء موجودة بوجودها غير اصل وقالوا الصورة الحاصلة الحادثة
 في العاقله انما اخذت معرفة عن المشخصات العارضة لها بل حلوها
 فنفسه كانت مطابقة للذهن لو وجدت في الخارج كانت عين الافراد
 واذا حصلت الافراد في الذهن مجردة عن المشخصات الخارجية كانت عينها
 وقالوا التسمية بان الصورة الحيوانية عرض باطل لان تلك الصورة ما هي
 الحيوان واذا وجدت في الخارج كانت قائمة بذاتها ولا هي الحيوان الا انك